



حركة العراق أولاً المشروع السياسي

المقدمة

لقد عانى العراق الولايات بسبب سياسات الأنظمة الفردية الشمولية التي حكمتها طوال العقود الماضية، لكن تلك السياسات لم تسبب إنحرفاً حاداً ولا خطيراً في الفكر والمعتقدات الوطنية والدينية للشعب العراقي، بقدر ما تسببت فيه الأيديولوجيات والممارسات الطائفية التي أبعدهت عن مجريات الحياة المعاصرة في جوانبها الوطنية والمادية والإعتبارية، بتمزيقها لنسيج العراق الوطني، وهدمها للفكر الوطني والإنساني للعراقيين مما أغرقهم في مآسي الطائفية والعنصرية، وعرضهم لطوفان هائل من القتل والنهب والفساد مقارنةً بإنجازات الحضارة العالمية المعاصرة. وفرض هذا نشوء حركة العراق أولاً وسعيها للبحث عن إجابة لسؤال مُلح: ((كيف يمكن إحياء الهوية الوطنية العراقية، وتخليصها من الآثار السلبية للطائفية الاجتماعية والسياسية، وتحجيم تأثير الأجنحة الأجنبية وتدخلاتها في الشأن العراقي، لتأسيس واقع وطني تقوم فيه علاقة سليمة ومنضبطة بين العام والخاص، الديني والسياسي، الأثني والوطني)). وكان لا بدّ للإجابة على هذا السؤال من العودة إلى تراث بلاد الرافدين، بلاد التوراة والإنجيل والقرآن، للبحث عن أسس نهضة وطنية موحّدة للشعب والوطن، تتفق مع المبادئ الوطنية والقومية والدينية السامية التي رسمتها للبشرية الرسالات السماوية والقيم الأخلاقية والقوانين الوضعية، ليستعيد العراق دوره الحضاري ومكانته في مسيرة الإنسانية. لقد ولدت حركة العراق أولاً من رحم الشعب العراقي، وضمت مجموعة شخصيات وطنية عراقية بعيدة عن كل توجه طائفي أو عنصري، نظيفة اليد من كل جرم سياسي أو فساد مالي، تستمد قوتها من ثقة وتعاون أبناء العراق رجالاً ونساءً، متبينة مشروعاً يستهدف:-

- استعادة الهوية الوطنية العراقية الجامعة التي تعرضت للضياع، بفعل سياسات الأحزاب الطائفية والعنصرية التي تقدم الارتباط القومي أو الديني أو المذهبي على الارتباط الوطني الجامع والموحد لكل العراقيين.
- وضع العراق على المسار الصحيح لإقامة مجتمع العدل والمساواة والتكافؤ، بعد أن عصفت به مشكلات نقصان السيادة والدكتاتورية والظلم والتمييز الطائفي والعنصري.
- تجسيد الإرادة الوطنية العراقية الحرة وحماية مصالحها العامة، وتوحيد جهود العراقيين جميعاً للتخلص من الأجنحة المسيّسة لصالح الأجنبي، والدفاع عن وحدتهم ومكتسباتهم شعباً ووطناً.
- الدعوة لقبول الاختلاف والتسامح والتعايش، وإعتماد منطق الحوار بين النخب الوطنية العراقية على اختلاف إنتماءاتها ومعتقداتها، وفي مختلف القضايا والمجالات. أمله على أن يكون هذا المشروع القاسم المشترك بين المكونات المجتمعية العراقية كلها لضمان إستقلال وسيادة جمهورية العراق، ووحدتها الجغرافية والسياسية والمجتمعية، في ظل نظام سياسي ديمقراطي فيدرالي، يحقق المشاركة السياسية الشعبية الفعلية، ويعترف بالتنوع، ويحتوى الاختلاف، ويحترم الخصوصيات في إطار الإجماع على ثوابت وطنية مشتركة.

إن حركة العراق أولاً تسعى لتقديم بديل عملي، يجسده الحراك الإجتماعي الشعبي المستند إلى فكر سياسي مدني معاصر، يتبنى برنامجاً واضح الخطوات، محدد الأجنحة السياسية، بالتضاد مع كل توجه

طائفي أو عنصري وأي تسلط حزبي أو شخصي. وتعمل على تحقيق ذلك بتأسيس فكر سياسي إجتماعي يعبر عن أهداف وحاجات الشعب ومطالبه وطموحاته، وينسجم مع مفاهيم ومعطيات العصر، ملاحظة في ذلك، ضرورة إصلاح الثقافة الوطنية، والحاجة لوجود قوى وشرائح ومنظمات إجتماعية مؤثرة وفاعلة ومهياة نفسياً وفكرياً لتطبيق فهم عصري للقيم الوطنية والعربية والإسلامية والإنسانية السامية.

إن حركة العراق أولاً عراقية الولاء، وطنية الانتماء، ترفض الإرتباط بأية جهة خارجية على حساب مصالح العراق، وهي ليست حكراً على جماعة أو فئة أو نخبة معينة دون غيرها، بل تضم نخبة وطنية عراقية متنوعة المكونات، تعمل على ترسيخ الديمقراطية وبناء مؤسساتها بعيداً عن الطائفية والعنصرية أو الفئوية والمناطقية، وحماية الفدرالية ومكتسباتها بعيداً عن النزعات الانفصالية، وتؤسس ذلك كله على مبادئ الإلتزام للوطن الأم العراق أولاً وقبل أي إنتماء آخر لا قومي ولا ديني ولا مذهبي، وتقديم مصالح العراق العليا على كل مصلحة فئوية فرعية. وبذلك، فإنها تسعى لأن تكون عاملاً فاعلاً وأساسياً في حماية وحدة العراق دولةً ومجتمع، ومنع إخضاعها لهيمنة أي حزب سياسي أو منظمة مسلحة أو مجموعة ذات هوية عنصرية أو دينية أو طائفية متعصبة، وتعمل من أجل تطوير الأفكار والثوابت الوطنية الأصيلة، ونشر وترسيخ كل ما هو أصيل وثابت في المبادئ الوطنية والقومية والدينية، ونبذ كل ما هو طارئ ومتغير أنتجته صراعات ومناكفات دعاة الطائفية والعنصرية.

إن حركة العراق أولاً ترى بأن ضمان الأمن وتحقيق التنمية والحرية والعدالة والمساواة، مرهون أولاً وأساساً بتحقيق وحدة المجتمع العراقي وتكافل مكوناته الإجتماعية والقومية والدينية والمذهبية كافة، بما يؤمن إمتلاك أفراد جميعاً حق وإمكانية التمتع بحرياتهم وممارسة حقوقهم كمواطنين بعيداً عن وصاية أي فرد أو جماعة بدعوى تمثيلهم بأية صفة كانت إلا بموافقتهم وإختيارهم الحر، وأن أي ربط للدولة والسياسة بالدين، مما يربطهما أيضاً وحنماً بمذهب دون غيره، لن ينتهي إلا بحال في غير صالح المذهب والدين معاً، ومن ثم في غير صالح الدولة والسياسة أيضاً، لأن مثل هذا الربط ينتهك حريات وحقوق المواطنين من أصحاب الأديان والمذاهب الأخرى، ويعطل مشاركتهم السياسية، ويخضعهم لمن يدعون تمثيلهم، لكنهم لا يمثلون حقيقة إلا مصالح فئوية أو شخصية ضيقة. إن محاولة ربط الدولة والسياسة بالدين، يضيف على المتدينين صفات سياسية، بقدر ما يضيف على السياسيين صفات دينية، وفي الحالين، سينسحب إلتزام السياسة وقسرها على أقوال المتدينين وأفعالهم، بقدر ما ستسحب قدسية الدين على أقوال السياسيين وأفعالهم. ولن يكون بالإمكان التصدي لمثل هذا الربط، إلا بتطبيق منهاج جديد للتربية والتنشئة الإجتماعية، يؤسس لقيام ثقافة وطنية وعربية وإنسانية معاصرة، تحترم الدين والسياسة معاً، وتقف بوجه كل محاولة للربط بينهما بما يؤسس لنوع جديد من أنواع التسلط والإستبداد، لاسيما التسلط والإستبداد الديني والطائفي، اللذان يزوران إرادة الشعب، يتعارضان مع مفهوم الديمقراطية الحقيقية.

برنامج العمل السياسي لحركة العراق أولاً

تعمل **حركة العراق أولاً** على توفير المناخ السلمي والضمانات الدستورية والقانونية الحقيقية، لشراكة القوى الوطنية في تأسيس وإدارة عملية سياسية عراقية وطنية، تتبنى قيم الحداثة السياسية والمدنية والديمقراطية والليبرالية، وتلبي حاجة العراقيين إليها، وتفتح على هذا الأساس أبوابها لكل الخيِّرين والمخلصين لوطنهم، ليتحملوا مسؤولياتهم في البناء وتحقيق التقدم والرخاء، وفتح صفحة جديدة في حياة العراقيين لا يعكر صفوها كدر، ولا يشوبها الإحتراب بين أبناء الشعب الواحد، وإجراء التغييرات اللازمة لذلك بوسائل وأساليب قانونية سلمية وعلى كافة المستويات.

الأسس الفكرية والرؤية السياسية لحركة العراق أولاً

تعتبر مبادئ **حركة العراق أولاً** وأهدافها ومواقفها عن كل ما يحتاجه ويتطلع إليه المجتمع العراقي لحل مشكلاته العالقة الآنية والمستقبلية، وإقامة مجتمع ودولة الحرية والعدالة والمساواة. وتتبنى لتحقيق ذلك مبدأ الحوار السلمي ليس بين المفكرين والسياسيين فحسب، بل أيضاً بين كل المكونات المجتمعية ومنظماتها المدنية والسياسية الوطنية. إن **حركة العراق أولاً** ليست تصميماً هندسياً يفصل إعداده عن

تنفيذه بفواصل زمنية معينة، بل هي فعل ونشاط دائمين للإعداد والتنفيذ ونقد الذات والتصحيح، مستفيدة من واقع مجتمعهما وإحتياجاته، ومتعلمة من أخطائها وتجاربها.

وتسعى حركة العراق أولاً للنهوض بمهمة المواطنة والإنسجام بين التيارات والقوى السياسية ذات الرؤية والسياسات الوطنية المتعدية للطوائف والهويات الفرعية، والعمل على إنشاء تحالف عريض للقوى الوطنية العراقية كافة التي تقف اليوم أمام منعطف تاريخي خطير، فإما أن تجمع مفردات إحتياجاتها وأهدافها الجماعية وتوحد جهودها لتبليتها وتحقيقها، أو تبقى على تباعدها وتناحرها، فتفقد دورها الوطني الفاعل لصالح القوى الطائفية والعنصرية المتربصة للهيمنة على البلاد والتحكم بمقرراتها ومستقبلها. وبذلك، فإن حركة العراق أولاً، تسعى لأن تكون إطاراً عاماً تتلاقى فيه وتتفاعل القوى الوطنية العراقية المدركة أن قوتها في وحدتها وتعاونها، وضعفها في فرقتها وتصارعها، من دون أن يكون الإنتماء إلى هذا الإطار العام والعمل فيه ومعه سبباً لا في فقدان أية قوة وطنية منها لشخصيتها وهويتها المميزة ولا في تخليها عن أهدافها وسياساتها. وإذ يفرض هذا على حركة العراق أولاً، العمل على جعل نفسها أنموذجاً مصغراً فكرياً وعملياً للنظام الديمقراطي الفدرالي في العراق، بوصفه نظاماً يضمن تطبيقه الفعلي والكامل التعدد والتنوع المجتمعيين في إطار الوحدة الوطنية، ويؤمن العدالة والحرية والمساواة لكل المكونات المجتمعية الوطنية فردياً وجماعياً. فإن الحركة ترى أن توحيد (المكونات القوى الوطنية) لضمان توحيد أهدافها وسياساتها وتحقيقها، يتطلب منها تشكيل هيكل سياسي وطني عام وجامع، تتوفر فيه الشروط التالية:

- الطبيعة والمضمون الوطني للمكونات والقوى المنتمية لهذا الهيكل السياسي الوطني، وصدق تمثيلها للمنتمين إليها، وتناسب وزن كل مكون وقوة منها ودورها وتأثيرها في هذا الهيكل مع وزنها ودورها وتأثيرها الإجتماعي.
- الإقرار المتبادل بين المكونات والقوى المنتمية لهذا الهيكل السياسي الوطني بالشرعية وحق الوجود والعمل في مفاصل الحياة الإجتماعية والثقافية والسياسية الوطنية كلها.
- الإتفاق المتبادل بين المكونات والقوى المنتمية لهذا الهيكل السياسي الوطني على الأهداف الوطنية المشتركة وبما يتناسب مع وزن كل مكون وقوة منها ودورها وتأثيرها الإجتماعي، مع إحتفاظها بأهدافها الجزئية الخاصة التي يجب ألا تتعارض مع الأهداف الوطنية المشتركة.
- الإتفاق المتبادل بين المكونات والقوى المنتمية لهذا الهيكل السياسي الوطني على الإختيار الديمقراطي الداخلي للنخب الأفضل والأكثر كفاءة مهنيًا وسياسيًا لقيادتها وتمثيلها، وكفاءة الأطر المؤسسية المساعدة في تنظيم عمل هذه النخب، وقدرتها على التعبير عن مواقفها.

لقد كان تحديد الهوية الوطنية للمكونات والقوى المجتمعية من أهم المشكلات العالقة في ظروف ما قبل الإحتلال وما بعده، بدليل فشل بعض الشرائح الإجتماعية في إفراز وتشكيل قوى سياسية وطنية فاعلة، أو تنظيم شكل الحكم وإدارة الدولة وفقاً للمنطق العقلاني والتخطيط العلمي الإستراتيجي الذي يتطلب توافر شروط أهمها:-

- الإستقلال الذي يعني عدم خضوع أي من مناحي الحياة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية الداخلية للدولة للنفوذ الأجنبي أو التدخل الخارجي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.
- السيادة التي تعني السيطرة الوطنية على الأرض والمياه والأجواء، وحرية إتخاذ القرارات بمعزل عن أي تدخل خارجي أو فرض للقوة أو خضوع لأجندات خارجية إقليمية ولا دولية تتحكم بقرارات الدولة السيادية بطريقة أو أخرى.
- العملية الإدارية التي تعني تأسيس السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية ثم القضائية وعلى أسس ديمقراطية مؤسسية علمية، تستمد فاعليتها من صدقية تنفيذها لسياساتها وقدرتها على تحقيق أهدافها.
- سيادة القانون التي تعني خضوع كل من وما على التراب الوطني وداخل الحدود السياسية للدولة من الأفراد والجماعات والمؤسسات والنشاطات لسلطة تشريعاتها القانونية الوطنية وأحكامها وعلى قدم المساواة بين الجميع.

○ خدمة المجتمع التي تعني أن يعمل الجميع مواطنين وجماعات ومؤسسات مجتمعية وحكومية من أجل بناء عراق جديد يتمتع كل أبنائه بحريات وحقوق متماثلة ومتساوية، وحصص عادلة من ثرواته وخدمات حكوماته من دون تفرقة ولا تمييز بينهم لا شخصياً ولا جماعياً ولا مناطقياً لأي سبب كان.

إن من أهم واجبات حركة العراق أولاً وخطابها السياسي، التحديد الواضح والدقيق والصحيح لأسباب الأزمة السياسية الراهنة، والنتائج المستخلصة منها، والحلول المناسبة لها. وأول هذه الأسباب في تقديرها هو الفشل الذريع للمشروع السياسي الطائفي والفئوي في إقامة وطن عراقي عام وشامل ذو مواصفات مقبولة شعبياً، ومعاناة التحالف المنفذ لهذا المشروع من التفكك والإختلال بسبب الصراع بين مكوناته على المكاسب السلطوية. وترتب على ذلك أن المشروع السياسي الذي يحظى بالإجماع الوطني العراقي اليوم، هو المشروع الذي يؤكد وحدة الهوية الوطنية العراقية، ويسعى لبناء دولة المواطنة والعدالة والحرية والمساواة للجميع من دون تمييز ولا تفضيل، وأن المهمة الأساسية لحركة العراق أولاً، هي تشكيل الهيكل السياسي الوطني القادر على الإسهام في تحقيق الإجماع الوطني على هذا المشروع، بوصفه الوحيد القادر على إحلال السلم الأهلي، بديلاً عن الصراع الطائفي، وتلبية الإحتياجات وتحقيق الأهداف وضمان القيم والمصالح الوطنية المشتركة التي تُنمي وتطور العلاقات العابرة للتصنيفات الطائفية، ولعل أول مهام هذا الهيكل السياسي مهمة التصدي لمشاريع وسياسات تفكيك الدولة العراقية، وصناعة وترسيخ الإنقسام الفئوي لتفتت المجتمع إلى مكونات ما قبل الهوية الوطنية، وبناء وتفعل عملية سياسية صحيحة ذات منظور وطني لا طائفي، لا تشجع الهويات الفرعية، ولا تكرس زعامات طائفية تسير بالعراق نحو الهاوية، والناس يتبعونها دون وعي ولا إدراك.

إن حركة العراق أولاً تعتقد أن الإنتماءات الفرعية الخاصة القومية والدينية والمذهبية والقبلية والمناطقية، لا تمثل خطراً في حد ذاتها، لكنها أصلاً وبطبيعتها، تنطوي على خطر تهديد وحدة المجتمع وتماسكه، ومن ثم أمنه وإستقراره، ويعرض إستقلاله وسيادته للخطر. ولا يحدث ذلك، إلا في حال إنعدام الأطر الوطنية العامة الجامعة والناظمة للتضامانات الخاصة، لأن خطر تشطي الإنتماءات الفرعية وتشرذمها، يكون شبه منعدم أو منعدماً كلياً عندما يكون الغالب والمسيطر هو القيم والمصالح المشتركة التي تحقق حالة التجانس والإندماج التي تحفظ الأمن والإستقرار في ظل تمتع المواطنين جميعاً بحريات وحقوق متماثلة ومتساوية.

الحوار السياسي وحركة العراق أولاً

تتبنى حركة العراق أولاً مبدأ وأسلوب الحوار الهادئ والسلمي الطويل النفس لتحقيق السلم الأهلي، على أساس الإعتراف المتبادل بين جميع المكونات المجتمعية الوطنية، وفقاً لقواعد أخلاقية وضوابط قانونية معترف بها ومتفق عليها من الجميع، وأن يكون هدف هذا الحوار صياغة وتنفيذ مشروع مستقبلي لبناء عراق ديمقراطي مدني فيدرالي تعددي، تتفق مكوناته المجتمعية وقواه السياسية على قيم ومصالح مشتركة في ظل فضاء وطني واسع وجديد، لا يفرض أي مكون فيه، نمطه العقائدي والسلوكي والحياتي على المكونات الأخرى، لأن وطن المكونات المتعددة، لا يمكن أن يحقق وحدته، ويضمن أمنه وإستقراره، إلا بالإعتراف المتبادل بالهويات المتنوعة فيه، ومراعاته لتباين معتقداتها ومصالحها، وتوفير الظروف الإجتماعية والسياسية والتشريعية والمؤسسية اللازمة لتعزيز رابطة الإنتماء والولاء الوطني الحر والطوعي بين تلك المكونات.

ويجب أن يعمل الجميع في هذا الوطن ودولته وفقاً لمفهوم ومنطق الشراكة السياسية التي تحقق التوازن الإجتماعي الذي يراعى تعدد وتنوع معتقدات ومصالح وأهداف المكونات الإجتماعية كافة، وضرورة التوفيق بينها، وأن تتجسد هذه الشراكة أولاً وأساساً في ممارسة السلطة الفعلية، وأن تُوكل ممارسة مسؤولياتها إلى شخصيات تمثل أوساطها وحواضنها الإجتماعية حقيقة، وتحظى بتأييدها وإختيارها الحر، إذ يتوقف تحقيق التعايش السلمي وإلى حد كبير على نوعية الشخصيات التي تتولى

مسؤوليات إدارة المجتمع، وصدق سعيها لحل الخلافات الداخلية بالطرق السلمية والقانونية، وتحقيق التعايش السلمي الذي يعبر عن إرادة الشراكة والعيش المشترك.

المهام الإجرائية لحركة العراق أولاً

إن أول وأهم ما تتطلع حركة العراق أولاً لتحقيقه، هو نشر وترسيخ شعار "إن العراق بيت العراقيين جميعاً"، وتحويله إلى واقع عملي يعيشه العراقيون ويعملون ويتعاملون مع بعضهم على أساسه. ويلقي ذلك على القوى الوطنية مسؤولية الدخول في تحالفات وإتفاقيات إستراتيجية مع حركة العراق أولاً للقيام بالمهام الإجرائية اللازمة لذلك والمتمثلة في:

1. عقد مؤتمر وطني موسع للقوى والنخب والشخصيات السياسية والثقافية والفكرية الوطنية من بين جميع مكونات الشعب العراقي لبدء الحوار بينها حول طبيعة ومضمون المشروع الوطني العراقي المنشود ومتطلبات تنفيذه.
2. توفير الأجواء الملائمة لإنجاح هذا المؤتمر وسلمية حوارهِ ونجاحه في الإتفاق على برنامج سياسي عراقي وطني، يحظى بقبول الجميع وموافقته.
3. إطلاق مبادرات شعبية لتعزيز التعايش السلمي بين أبناء الشعب العراقي وتحقيق الإندماج المجتمعي وفق معايير الهوية الوطنية، والسعي لتوفير كافة مستلزمات إنجاح هذه المبادرات وضمان نتائجها النهائية.
4. اتفاق المكونات الوطنية كلها على الإقرار بحق كافة المشاركين في المؤتمر الوطني الموسع في ممارسة العمل السياسي داخل إطار الحركة، على أن لا يكون أحد منهم موكلاً بتنفيذ أجناس خارجية، ولا من دعاة العنصرية أو الطائفية أو العرقية أو المشككين بسيادة أية دولة من دول مجلس التعاون الخليجي أو ينكرون مواقفها المشهودة التي لعبت دوراً كبيراً في انتصار العراق في حربهِ مع إيران في عقد الثمانينات، ويكون من المؤمنين بالحقوق المادية والمعنوية والوطنية لكل المهاجرين والمهجرين من أصول عراقية أو من أبنائهم، سواء كانوا في إيران أو دول الشرق الأوسط أو العالم من عرب وأكراد وتركمان ومسلمين ومسيحيين ويهود وصابئة وأزيديين وشبك، وكل المذاهب والطوائف والقوميات العراقية.
5. ينتخب المؤتمر الأمانة العامة لحركة العراق أولاً ويصادق على نظامها الداخلي الذي يحدد مهام الحركة ومسؤولياتها، ويصوغ برنامج عملها لتشكل تيار سياسي وطني ليبرالي مدني عابر للطائفية والعنصرية، يكون واجهة سياسية للحركة للمشاركة في الانتخابات البرلمانية لتشكيل حكومة أغلبية ديمقراطية.
6. تفتح حركة العراق أولاً أبوابها للتعاون والشراكة مع كل النخب الوطنية الليبرالية العراقية الحديثة النشأة، ويمثل التحالف السياسي الناتج عن ذلك، التيار السياسي الوطني الليبرالي للبلاد الساعي من أجل وحدة الدولة والمجتمع وعودة الهوية الوطنية العراقية العربية الإنسانية، ونقل الحياة السياسية للبلاد من التعددية الطائفية والعرقية إلى التعددية السياسية والحياة المدنية.

الأسس المعتمدة في برنامج عمل حركة العراق أولاً

أ - النظام السياسي

إن النظام السياسي الذي يحفظ حقوق الشعب العراقي هو: النظام الديمقراطي الفيدرالي المدني القائم على الفصل في إدارة البلاد بين السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، وبين الدين والسياسة، والتداول السلمي والدوري للسلطة، ويضمن لجميع المواطنين حقوقهم وحررياتهم كافة، وفي مقدمتها حق وحرية المشاركة السياسية الفعلية. وتكون السيادة الفعلية والكاملة في الدولة العراقية ونظامها الديمقراطي الفدرالي المدني للشعب بوصفه المصدر الحقيقي والوحيد للشرعية، ومن بعده للدستور الذي يُجمع عليه العراقيون من دون إكراه أو إرغام، ويكون لجميع المواطنين العراقيين الحق في:-

- الحرية في ممارسة تفاصيل حياتهم الشخصية وإدارتها من دون قيود ولا محددات، إلا بما يتفق مع القواعد الدستورية والأحكام القانونية.
- المساواة أمام القانون، فلا سلطة أو حصانة أو إمتياز خاص لفرد ولا جماعة خارج نطاق القانون.
- العدالة في التمتع بخيرات البلاد وثرواتها وخدمات مؤسساتها، والحصول على فرص وتحقق متساوية.
- الإقرار بالتعدد والتنوع، وإحترام الرأي الآخر كمقتضى أساس للديمقراطية والتعددية السياسية والفكرية والثقافية والدينية، وإحترام الأغلبية لحق الأقلية في الإعتراض، وضمن حرية التنظيمات السياسية والمدنية والإعلام.
- أن يضمن الدستور حقوق القوميات والأديان والطوائف كافة، وينص على المساواة الكاملة بينها في الحقوق والواجبات، بما يعزز حرياتها السياسية والمدنية وإزدهارها بلا تمايزات.

إن الديمقراطية تتقاطع أصلاً بطبيعتها مع كل فهم شمولي وسلوك إستبدادي أو مسعى لتوحيد المجتمع قسرياً وبالقوة، وتستبدل بذلك كله لتأسيس السلطة على العقد الإجتماعي بين المكونات المجتمعية المتعددة والمتنوعة بما يشرعن التنوع والإختلاف والرأي الآخر والتعددية السياسية والفكرية والثقافية، والحياة البرلمانية التي تحقق التداول السلمي والدوري للسلطة، وتضمن الفصل بين السلطات، وسيادة القانون وإستقلال القضاء. ولكي تكون الديمقراطية قيمة سياسية معيارية، فلا بد أن تكون بعيدة كلياً وتاماً عن حسابات الربح والخسارة الطرفية، وتقوم على مبادئ تأسيسية ثلاثة:

- إنها مجموعة قواعد أساسية تحدد المخول بإتخاذ القرارات الجماعية ووفقاً لأية إجراءات.
- إن النظام السياسي يكتسب المزيد من الديمقراطية كلما ازداد عدد المشاركين بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إتخاذ القرار.
- إن إختيار الشعب لحكامه، والسلطة لموظفيها، ينبغي أن يكون إختياراً حراً وعلى قواعد الكفاءة والنزاهة والأهلية، وأن يكون تولى المناصب السياسية والحكومية لمدد زمنية محددة ومنتظمة.

إن الدولة يجب أن تكون محايدة ومستقلة عن المجتمع في ممارستها لسلطتها وأدائها وظائفها، ويكون التأسيس لسلطتها عن طريق الإنتخابات والعملية الديمقراطية التي يمارس الأفراد تأثيرهم فيها على قاعدة صوت واحد لكل مواطن. وعليه، فإن المنطق الداخلي لهذه الدولة يقوم على أحكام الدستور والتشريعات التي تسنها لتحديد قواعد تعاملها مع الأفراد بصورة قانونية عامة ومجردة، تفترض المساواة الكاملة بين أفراد الشعب جميعاً على أساس مبدأ المواطنة الذي يضمن للمواطنين حقوقاً في المجالين العام والخاص، من دون تمايز ولا تفضيل بينهم لأي سبب كان، وتتعترف باستقلالية المجتمع المدني وأنه مصدر شرعية السلطة الحاكمة في نهاية الأمر، لأن الفصل بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي في إطار الدولة، شرط مركزي من شروط الديمقراطية، مما يجعل قيام المجتمع المدني مهمة أولى لقيام أطر سياسية مدنية ديمقراطية ليبرالية، تؤمن بالتعددية وحق الاختلاف وإحترام الرأي والرأي الآخر، وتلتزم بأسلوب العمل السياسي والثقافي السلمي تحت خيمة الوطن الأم لكل العراقيين.

ب . السياسة الخارجية

إن حركة العراق أولاً ترى أن هدف السياسة الخارجية العراقية الأول ومقياسها الأساس ومحورها المركزي هو ضمان سيادة العراق وإستقلاله، والحفاظ على أمنه ووحدته الوطنية وسلامة أراضيه ومصالحه العليا، وأول أولويات ذلك، سن قانون ينظم تعامل الجهات الوطنية العراقية مع أية جهة خارجية، وفي ما يأتي أهم المواقف التي تُعنى بها حركة العراق أولاً في هذا المجال:

أولاً. الموقف من الأحداث على الساحة العربية

تؤمن حركة العراق أولاً بأن العراق جزء من الوطن العربي والعالم الإسلامي، لأنه جزء أساس من الأرض العربية والأمم العربية والإسلامية، ويفرض ذلك عليه العمل على تعزيز الروابط العربية-العربية-الإسلامية، لتحقيق المنافع المتبادلة والتعامل السياسي العقلاني، وإتباع سياسة عدم التدخل في

الشؤون الداخلية لدول الجامعة العربية والمؤتمر الإسلامي وكل دول العالم الأخرى أيضاً، وإحترام سيادتها وإرادة شعوبها بما ينمي علاقات المصالح المشتركة، ويقوي أواصر التعاون والتعايش السلمي معها، ويضمن إستقرار وأمن منطقة الشرق الأوسط والعالم، وأن يكون للعراق دور أساس في الجامعة العربية التي يعود إليه الفضل الكبير في إيجاد نواتها الأولى، وأن يأخذ موقعه الطبيعي وثقله الحقيقي على الساحتين العربية والإسلامية.

➤ العلاقة مع مجلس التعاون الخليجي

يتمتع مجلس التعاون الخليجي ودوله بتقل عربي وإقليمي ودولي، وعلى العراق أن يسعى لأن يكون جزءاً منه، وتتطلب المصلحة الوطنية والقومية العليا للعراق، ترسيخ علاقاته مع دول المجلس التي يجمعه بها الإمتداد الجغرافي والتماثل اللغوي والديني والإجتماعي والعادات والتقاليد السامية والمصالح المشتركة، لأن إنتماء العراق إلى هذا المجلس يخدمها معاً، ويوفر لهما الإمكانات اللازمة للعب دور أساس في رسم سياسة المنطقة والدفاع عن سيادتها وخدمة أبنائها وضمان مستقبلها عبر المشاريع الإستثمارية المشتركة. ويقتضي ذلك أن تكون علاقة العراق مع دول مجلس التعاون الخليجي على أعلى المستويات، وعلى وجه الخصوص العلاقة بالشقيقة الكويت لطمأنتها وفتح صفحة جديدة للعلاقات معها، بما يليق بمكانة الكويت الجارة والشقيقة، ودورها البنّاء في قضايا الأمتين العربية والإسلامية، ودورها السياسي والإنساني.

➤ الموقف من القضية الفلسطينية

تؤمن حركة العراق أولاً بتفعيل مبادرة السلام العربية بكافة عناصرها كأساس لحلّ القضية الفلسطينية بشكل جدي ونهائي وبما يرضي جميع الأطراف المتنازعة، على أن تبدأ هذه المبادرة بتوحيد جهود منظمة التحرير الفلسطينية والفصائل الفلسطينية الوطنية كلها، واتفاقها على أن لا خيار غير الحوار والاتحاد بينها، وأن تنازل فصيل فلسطيني معين لفصيل فلسطيني آخر، ليس خسارة ولا هزيمة، بل ربح وانتصار لأنه يصب في النهاية في مصلحة فلسطين شعباً وأرضاً، وأن يبذل رواد المبادرة العربية بعد ذلك جهودهم مع الجهات الخارجية ذات العلاقة بالشأن الفلسطيني-الإسرائيلي، لإيجاد حل جذري شامل ووفق جدول زمني تتفق عليه جميع الأطراف المتفاوضة.

ثانياً. الموقف من الأحداث الدولية

ترى حركة العراق أولاً أن تحقيق مصالح العراق على الصعيدين الإقليمي والدولي يتطلب إتباع سياسة التعاون مع جميع دول العالم خدمةً للمصالح المشتركة ولتعزيز الأمن والسلم العالميين، وأن إحترام المواثيق والمعاهدات الدولية وإعتماد الوسائل الدبلوماسية لحلّ المشكلات بين الدول، ونبذ سياسة العدوان والتوسع وإستخدام القوة، يعطي الصورة الإيجابية للعراق لدى شعوب دول المنطقة والعالم، ويساهم في تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط وتعزيز الأمن والسلم الدوليين. وتؤمن حركة العراق أولاً بضرورة إنفتاح العراق على دول العالم، وإبرام معاهدات وإتفاقيات معها تخدم مصالح الشعب العراقي وتحسن أوضاعه الآنية والمستقبلية، وتؤكد إحترام العراق لسيادة كل الدول، وحرصه على عدم التّدخل في شؤونها وعدم تدّخلها في شؤونها، وإدانتها لكل أنواع التطرف والعنف والإرهاب، ونظرته إلى شعوب العالم جميعاً بعين الإنسانية بعيداً عن إختلافات اللغة والعقيدة والقومية والدين إستناداً إلى مبدأ أن الإنسانية سقف واحد يضلل جميع شعوب العالم.

ومن هكذا منطلقات ترى حركة العراق أولاً:-

• العلاقة مع النظام الإيراني والموقف من مخاطر سلاحه النووي..

يشارك العراق مع الجارة إيران حدود تمتد لأكثر من 1300 كم وإمتداد حضاري ومصالح مشتركة بعمق التاريخ، ويوجب ذلك تأسيس العلاقة بينهما على الإحترام الكامل والمتبادل لسيادة البلدين، وفقاً لما تنص عليه لوائح الأمم المتحدة من عدم السماح بأي تدّخل في سيادة الدول، والتأكيد على إحترام كل الإتفاقيات الدولية الثنائية والجماعية، وعدم إثارة النعرات العرقية أو الطائفية التي تفكك النسيج الإجتماعي العراقي، وتضرر بمصالح الشعبين الجارين. إن شعب

العراق يرفض أية مشاريع سياسية تنفذها دول أخرى ولا تخدم مصالحه، وتتطلع إلى النظام الإيراني أن يكون الجار الأمين لا كما هو اليوم العدو المبين، وأن علاقة العراق مع الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تربطه بها إتفاقية إستراتيجية، شأن عراقي يقرره أبناء العراق، ولا نسمح بأي تدخل من أية جهة كانت في هذه العلاقة أو الإعتراض عليها. وحركة العراق أولاً، تؤيد وبشدة تطهير المنطقة من أسلحة الدمار الشامل وتدميرها لأنها تشكل تهديداً خطيراً للأمن والسلم الدوليين، بدلاً من أن تندفع دول المنطقة للتسابق للحصول عليها.

• الموقف من الإتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة الأميركية

إن توقيع الإتفاقية الأمنية والإستراتيجية بين العراق والولايات المتحدة في 27 تشرين 2008، وضع العراق على الطريق الصحيح لعودة سيادته على أرضه ومياهه وأجوائه، لأن هذه الإتفاقية تضع أساساً صحيحة وواضحة لعلاقة التعاون مع الولايات المتحدة في وقت تمر فيه جمهورية العراق بأصعب مرحلة في تاريخها الحديث، تحتاج فيها إلى التحالف مع دولة عظمى تتمتع بإمكانيات هائلة تؤهلها لدعم وإسناد حكومة عراقية صالحة تشكلها القوى الوطنية، لتأمين سلامته والدفاع عن حدوده، ومنع التدخلات الخارجية في شؤونه الداخلية، وإستثمار موارده ورفع مستوى معيشته والأخذ بيد شبابه وشبابه وتشجيعهم على العمل الوطني، لتدور عجلة البناء وإنشاء مؤسسات الدولة الديمقراطية مادامت الإتفاقية كفيلة بالدفاع عن حدودنا من المخاطر الخارجية، ووضع حد للتدخلات المباشرة في شؤوننا، وهو ما يجعل قرار التوقيع على الإتفاقية الإستراتيجية قراراً في غاية الحكمة إذا ما إستثمرتها الحكومات العراقية بالشكل الصحيح.

• البرلمان والدستور والقانون والقضاء

تعمل حركة العراق أولاً على أن يكون البرلمان معبراً حقيقياً عن الخيارات السياسية الحرة والمباشرة للشعب العراقي، وأن يعمل وفق الدستور ويشرع القوانين ولاسيما قوانين الأحزاب والانتخابات والذمة المالية للمسؤولين الحكوميين، وفي الوقت نفسه يبين كيف أن طرح الخيارات السياسية وتطبيق القانون هو الطريق الأفضل لتحقيق المصالح العليا للبلاد ولإدارة حياة سياسية سليمة سلمية تعددية مستقرة وديمقراطية، ومناقشة ميزانية الدولة التي تضعها الحكومة وفي سقفاها الزمني المحدد. ولا بد من تشكيل لجنة متخصصة لإعادة النظر وبصورة شاملة بالدستور، وتهيئة البلاد لتحولات ديمقراطية حقيقية، وتطبيق كافة الشروط الإجرائية، الشكلية والقانونية والمؤسسية للعدالة، ولاسيما في مجال توزيع الثروة والخدمات. وتفرد حركة العراق أولاً مجالاً مهماً لضمان سيادة القانون وإحترام القضاء وبما يتناسب ودورها في تحقيق العدالة وحفظ الأمن والإستقرار، بالشكل الذي يستجيب لتطلعات الشعب العراقي الذي عانى كثيراً نتيجة لغياب القانون أو ضعف تطبيقه، والتجاوز على القضاء وإستقلاله.

إن سيادة القانون ونزاهة القضاء وإستقلاله، هي القاعدة الأساسية والشرط الأول لضمان إستقرار المجتمع وأمنه، فالقانون فوق الجميع، والمواطنون جميعاً سواسية أمامه، ولا سلطان على حكم القضاء إلا للقانون، وحق المواطنين في الحياة ممان ويحميه القانون، ولا توقع عقوبة الإعدام إلا في أشد الجرائم خطورة، ولا يجوز الحكم بالإعدام في الجرائم السياسية ما لم تقتزن بجناية تقتضي ذلك، ولا يصدر الحكم بالإعدام إلا من محكمة مختصة، فلا جريمة ولا عقوبة إلا بنص القانون، ولا يجوز حبس إنسان ثبت عجزه عن الوفاء بالالتزام مدني، ولا يجوز تشكيل محاكم خاصة خارج الهيئة القضائية، والعقوبة الشخصية لا تسري على الأقراب من أية درجة كانت، ويعامل المسجونين معاملة إنسانية تحفظ كرامتهم، ولا تحق مصادرة دار السكن الوحيدة لأي سبب كان، ولا تصادر الأموال المنقولة وغير المنقولة لأسباب سياسية وخارج القانون، وضرورة إعادة تشكيل المحاكم الإدارية بأطر قانونية، وأن من حق المواطن إذا تجاوز مسؤول ما على حقوقه، أن يلجأ للقضاء الذي يجب أن تضمن الحكومة إستقلاله التام.

• السياسة الاقتصادية

تستمد الديمقراطية أبعادها الاقتصادية والاجتماعية من نظام الاقتصاد الحر والحفاظ على التوازن بين حقي التملك والعمل الحر، وبين حق الشعب في التمتع على قدم المساواة بثرواته والخدمات والمرافق العامة والعدالة الاجتماعية، ومبدأ تكافؤ الفرص والتوزيع العادل للدخل القومي لخدمة المواطنين، وعلى الدولة أن لا تتدخل في ما ذكر إلا في نطاق المصلحة الوطنية العليا وبما لا يتعارض ومتطلبات الاقتصاد المفتوح، مع وضع قوانين تمنع أي إنتهاك للحقوق، على أن تبقى بعض القطاعات الخدمية العامة الأساسية تدار وتُدعم من قبل الدولة. ويشترط تطبيق نظام الاقتصاد الحر والسوق المفتوح أيضاً، إتباع سياسة الإنفتاح الاقتصادي على الأسواق العالمية، ودعم النشاط الخاص وإطلاق المبادرة الاقتصادية الفردية، وإعطاء أفراد المجتمع فرصاً متساوية قانونياً للمشاركة في العملية الاقتصادية لتوسيع النشاط الاقتصادي الخاص وتعزيز اقتصاد السوق والحيلولة دون تعسف الدولة وتدخلاتها القسرية في تفعيل الصناعة والتجارة الحرة، وتطبيق الخصخصة التدريجية بدون قفزات غير محسوبة إقتصادياً والتخطيط الاقتصادي السليم.

• مسألة الأديان والمعتقدات والقوميات

إن الرسائل السماوية أكبر وأكثر سموً ورمزية في قيمها الروحية والأخلاقية من أية محاولة للإستحواذ عليها وإدعاء النطق بإسمها من أجل حسابات مصلحة شخصية أو فئوية. لذلك فإن من أهم مقتضيات النظام الديمقراطي وحقوق المواطنة، ضمان حرية الأديان والمذاهب كلها وممارسة طقوسها وإتباع تقاليدنا للجميع، والإجتهادات الفقهية الإسلامية كلها موضع تقدير وإحترام، والتعددية المذهبية مشروعة والطائفية مُحَرَّمة، لأنها تفكير متعصب يتجاهل حقوق الطوائف الأخرى ويعادي مقدساتها وشعائرها، ويستوجب ذلك، التمييز بين الطائفة كتجسيد لكيان اجتماعي مشروع، والطائفية كتعبير عن تعصب مُؤلِّد للتشردم والتخاصم، يؤسس للدكتاتوريات الدينية والمذهبية التي هي أسوأ من الدكتاتوريات السياسية، ومن الواجب أيضاً عدم إقحام المرجعيات الدينية في العراق في المسائل السياسية، وتجنب زجها في دائرة الصراع السياسي وتشويه مكانتها الدينية والاجتماعية. وترى حركة العراق أولاً أن أفضل سبيل لتأسيس مكانة عربية وإسلامية وإنسانية مرموقة للعراق، هو التمسك بالمسار الديني والأخلاقي الذي إختطه الإسلام الحنيف بإعترافه بالحقوق الدينية والمدنية لجميع الأديان والمذاهب غير الإسلامية من المواطنين المستظلمين بمظلة الدين الإسلامي الحنيف في هذا البلد الأمين حتى تتخلص عقائد هذا الدين وقيمه الأصيلة من المفاهيم والتقاليد والعادات والخرافات الدخيلة عليه، وتكون دافعاً للمسلمين ولغيرهم باتجاه المحبة والألفة والتسامح والسلام.

ومن مهام حركة العراق أولاً نشر ثقافة وطنية جامعة وموحدة بين أبناء الشعب الواحد لتعريفهم بحرياتهم وحقوقهم السياسية والاجتماعية، بما يمكنهم من تشخيص ممثليهم بدقة، وإختيار من يعطي منهم ولاءه لمصالح العراق الوطنية من موقع التقييم الموضوعي قدر الإمكان، ليكون التأييد والإختيار وفقاً للخدمة الفعلية التي يقدمها من يتم إنتخابهم للمجتمع، ونوعية برامجهم الإنتخابية بصرف النظر عن أية دوافع لا صلة لها بالتقييم لذات البرنامج أو للمنطق السياسي الذي يحكم تحقيقه، وتشجيع المواطنين على ممارسة حرياتهم وحقوقهم السياسية، وأدائهم لمسؤولياتهم الوطنية ديمقراطياً من خلال المشاركة الفاعلة والإيجابية في الإنتخابات وممارسة حقوقهم في الإقتراع على أية قضية تتعلق بمصير البلاد، والتأكيد على أهمية أصواتهم للمشاركة الفعلية في بناء مؤسسات الدولة والمجتمع على منطوق ومنجز الحدائة السياسية إبتداءً بالتغيير الجذري لكل ما كان سائداً في المجال السياسي، والتخلص من هيمنة الأحزاب الطائفية التي تريد إبقاء الشعب سجين صراعات القرون الوسطى، وصولاً إلى تفعيل مشاركة أبناء كافة الطوائف في قضايا الشأن العام كلها لمواجهة السياسات المسببة للفتنة أو التفرقة بين أبناء الشعب الواحد، وفضح الجهات والمواقف الطائفية الساعية لتفتيت وحدة الدولة والمجتمع، خدمة لمصالح وأجندات أجنبية.

وينطلق موقف حركة العراق أولاً من مسألة القوميات من ثوابت المصلحة الوطنية العليا، ويعبر عن الالتزام الحقيقي بقيم التعددية والديمقراطية التي يؤدي تغييبها إلى الإستبداد ومصادرة الحريات العامة وإستفحال القمع وظهور التمايزات البغيضة بين القوميات والأديان والطوائف، وإثارة النعرات المُفرّقة والتعصب وتشويه القيم والأخلاق فتتعرض وحدة البلاد وإستقلالها للمخاطر، والمجتمع لتفتت نسيجه وتكافله. لذلك، فإن النظام السياسي المناسب للعراق هو النظام الديمقراطي الذي يقوم على الإعتراف بالتنوع وحق الإختلاف، ويحافظ على إستقلال المجتمع المدني ويدعم أداءه لأدواره الإجتماعية والسياسية بما يؤسس ويحمي قيم المواطنة التي تُعد الأرضية الصلبة للحوار والتآخي الوطني وتعزيز الإلتناء الحقيقي للعراق.

ويقدر ما تؤمن حركة العراق أولاً بالبعد العربي للعراق وتعمل على تعزيزه، ترى بأن النظام الفيدرالي يمثل حل صحيح ومناسب لإقرار حقوق قوميات الشعب العراقي الأخرى وفي مقدمتها شعبنا الكوردي في إقليم كردستان العراق وفقاً للأصول الدستورية والقانونية. لأن النظام الفيدرالي مجرد أسلوب في الحكم وإدارة البلاد ولا يتناقض مع الوحدة الوطنية ووحدة الدولة، مع العمل على الإقرار للإخوة التركمان بحقوقهم القومية والثقافية والإدارية المشروعة في صيغ قانونية يحددها ويصونها الدستور، وحقوق كافة الطوائف المسيحية وسائر مكونات الشعب العراقي الأخرى بما يُرسّخ ويُوطد الوحدة الوطنية ويحقق الأمان والإستقرار والإزدهار للعراق.

• الجيش والمؤسسات الأمنية

كان الجيش وما زال سور الوطن ودرعه الحصين وحاميه أيام المحن، لذلك، فإن دوره الأساس يقتصر على حماية حدود البلاد والدفاع عن سيادتها وإستقلالها ومنجزاتها، أما الشرطة والمؤسسات الأمنية الأخرى كلها، فهي أدوات تنفيذية لحماية المواطن وأمنه الداخلي وليست أداة لإضطهاده وقمعه، فهي تعمل على تطبيق القانون وتحت سيادته وليست فوقه. ويجب أن يمثل الجيش كل الشعب، ووفقاً لما نص عليه الدستور، فهو المؤسسة الوطنية التي يجب أن تستوعب الجميع، وتكون ذات طبيعة وطنية شاملة وجامعة، بعيدة عن الميول والإتجاهات السياسية كلها، ولا يدين بالولاء إلا لدستور البلاد، فقد أوجد تدخل العسكر بالسياسة سابقة خطيرة في الحياة السياسية العراقية، تسببت في زعزعة الإستقرار السياسي وتعطيل قيام نظام سياسي ديمقراطي، مما سمح للحكام بإستخدامه لقمع الشعب وتصفية الخصوم السياسيين خلافاً لما يقرره الدستور وحقوق المواطنة، وبما يتناقض وواجبات الجيش الأساسية. إن تسييس الجيش وتحزبه لا يتفق مع مقومات العملية الديمقراطية ولا مع الغرض الذي أنشأ من أجله، وعليه، فإن موقعه الطبيعي في التكنات العسكرية، وإختصاصه الوظيفي للدفاع عن حدود ووحدة الوطن، ويحرم إستخدامه لحل المشاكل الداخلية والنزاعات إلا بموجب الدستور والقانون، وبذلك يصون النظام الديمقراطي ويحميه من خطر الإستيلاء على السلطة بقوة السلاح. ويتطلب تحقيق ذلك، إعادة النظر في هيكلة الجيش العراقي وأجهزة الشرطة والمؤسسات الأمنية كلها، وفقاً للمعايير الوطنية، ويجب الأخذ بنظر الإعتبار في ذلك، إستبعاد كافة العناصر الطارئة على هذه المؤسسات من ضباط ومراتب الدمج، والمنتمين إلى مليشيات الأحزاب الطائفية، والإعتماد على العناصر المهنية والكفوءة من الضباط والمراتب السابقين والحاليين لإعادة سمعة الجيش العراقي إلى أفضل من سابق عهده بوصفه صاحب بطولات ومآثر مشهودة. ولا يتفق مع شروط ومقومات النظام الديمقراطي، تشكيل الأحزاب لمليشيات خاصة بها، لأنها تشكيلات عسكرية فتوية، تصادر دور الجيش والمؤسسات الأمنية، وتتسبب في صراعات دموية يذهب ضحيتها المواطن العراقي. ووجود هذه المليشيات يذكر شعبنا بالتاريخ الدموي لمليشيات "المقاومة الشعبية" و"الحرس القومي" و"الجيش الشعبي" و"فدائي صدام" التي أهدرت دم العراقيين ومزّقت النسيج الإجتماعي، ومنعت قيام حياة سياسية سلمية، ومن هنا تأتي الضرورة الملحة لحل الميليشيات والجماعات المسلحة كافة، وحصر إمتلاك وحمل السلاح بيد الدولة فقط، أمّا قوات "البيشمركة" فلها وضع خاص

يتعلق بخصوصية إقليم شعينا الكوردي في كوردستان العراق، وتنظم شؤونها وفقاً لأحكام الدستور والقانون والنظام الفدرالي.

• التربية والتعليم

تؤمن حركة العراق أولاً بأن أحد المتطلبات الملحة لإصلاح أوضاع العراق اليوم، هو إصلاح السياسة التربوية والتعليمية، وصياغتها وفق أحدث البرامج والنظم العالمية، وباعتماد أساليب التخطيط العلمي التي تستوعب حاجات البلاد وتلبيها في المجالات كافة. إن دعم قطاع التربية والتعليم، شرط أساسي لتحديث وتفعيل مؤسسات وسياسات وأنشطة السلطة والمجتمع، وأحد الوسائل الأساسية لهذا الدعم هو تحديث البنية التحتية للمؤسسات التربوية والتعليمية، ووضع مناهج تربوية وتعليمية علمية معاصرة، تتبنى وتنشر قيم التسامح، وحرية الرأي، وإحترام الرأي الآخر وحق الاختلاف، وتتعامل مع الفكر الديني كمنظومات ثقافية إنسانية تاريخية، تدعو إلى القيم الأخلاقية والتربوية وكل القيم الإنسانية العليا، وأن تعتمد في تحقيق ذلك، مناهج جديدة في طرق التعليم والتدريس، تعتمد أساليب ووسائل تنمي قدرة التفكير التحليلي والنقدي وفقاً للأصول العلمية بهذا الخصوص.

• الثقافة والإعلام

لقد تم تشكيل العقل الجمعي العراقي لعقود عديدة وفق ثقافة العقل المطابق والرأي الواحد والقسر والإكراه الأيديولوجي والطائفي بفعل هيمنة الحزب والقائد والرأي الواحد للدولة المحملة بالروح العنصرية والطائفية، وبما أن للثقافة دور أساسي كبير وفعال في رفع مستوى الوعي الوطني السياسي والاجتماعي وتبني القيم الاخلاقية والروحية الإنسانية العليا، لذلك، يقع قطاع الثقافة والإعلام في صلب إهتمام حركة العراق أولاً التي عليها المشاركة في خلق أجواء حرية الثقافة والإعلام، ورفع المستوى الثقافي والوعي الوطني في جميع مناحي الحياة للمجتمع العراقي كله، وتعزيز الإهتمام بتراثنا والإنتفاخ على المنجز الفكري المعاصر. إن دخول العراق مرحلة جديدة من تاريخه السياسي المعاصر عمادها الرأي والرأي الآخر وحق الاختلاف والتعددية، يتطلب إعادة بناء الثقافة ومنح الإعلام مداه ودعم مؤسساته، وتخليصها من القيود والضغوط وما شابها من هيمنة العقلية الدكتاتورية والطائفية والجمود الفكري، وتعزيز الإفتاح الثقافي والإعلامي وحرية الإبداع، وأن يأخذ المثقفون والإعلاميون دورهم في تطوير وترشيد العملية السياسية في البلاد، بعيداً عن أي قسر أو إكراه وبما يتلاءم وطبيعة التعددية الثقافية والتنوع الفكري والسياسي، وأن يكون لهم دور فاعل وأساس في صياغة وتشكيل العقل الجمعي العراقي المؤمن بالتسامح وقبول الرأي الآخر. ولا بد من نشر ثقافة المجتمع المدني بين أبناء الشعب، والتأكيد أن دور الدولة محدد بتوفير الخدمات العامة والأمن والحماية من إنتهاك القوانين، لأن بناء المجتمع بهذه الصيغ الديمقراطية هو الحل الناجع لكل تطرف أيديولوجي، ونشر لثقافة تنويرية متسامحة وعقلانية وتواصلية، تقوم على أساس حماية المواطن، ومنحه القدرة على ممارسة دوره الفاعل في إقامة التضامن الاجتماعي والتأثير على السياسات العامة للدولة التي يفترض بها تعزيز مكانة المجتمع المدني بإستمرار كشرط لتوفير وتعزيز شروط الممارسة الديمقراطية وتأكيد قيمها الأساسية وفي مقدمتها قيم المواطنة والحرية والعدالة والمساواة، بما يحقق مصالح كل أبناء الشعب وبالضد من المشروع الطائفي التمييزي حتى بين أبناء الطوائف نفسها.

ولذلك تدعو حركة العراق أولاً إلى:-

1. إنتهاج سياسة إعلامية تنسم بالموضوعية والشفافية وكشف الحقائق وإشاعة الأمل بين أبناء الشعب ورفع معنوياته، وتقديم صورة العراق والعراقي الجديدين الواقفين مع العدل ضد الظلم ومع الوحدة ضد التفرقة ومع الأصالة ضد التشويه ومع التسامح والتعايش السلمي ضد التعصب والتطرف والعنف والإرهاب.
2. تبني ونشر خطاب يدعو للقيم الوطنية والقومية والإنسانية الأساسية والعودة إلى ينابيع الرسائل السماوية الأصيلة لعزل الطائفيين وإفشال سياساتهم.

3. خلق إطار ثقافي - فكري مؤسسي يعمل على تجديد الفكر السياسي ودراسة ماضي العراق وحاضره ومستقبله، لتحديد شروط نهضته وتقدمه، ويفسح المجال لأهل الرأي والفكر والمعنيين بالشأن العام في العراق للتعبير عن آرائهم.
4. نشر التراث الوطني بوصفه سنداً تاريخياً ينهل منه الفكر السياسي الوطني الحديث في صياغة العقل الجمعي وشكل التعامل مع الآخر والإيمان بحرية وحق الاختلاف وشرعيته، فكر سياسي وطني بعيد عن الطائفية والعنصرية والشمولية.

• المسألة الاجتماعية

يتطلب بناء الديمقراطية وجود قوى إجتماعية منظمة ومؤثرة معبأة ومهيأة نفسياً وفكرياً للعمل على توحيد الوعي الوطني للعراقيين، بحيث تكون روح المواطنة هي التي تسود بينهم بعيداً عن كل ما يفتت نسيج المجتمع ويضعف وحدته. لذلك، تعمل حركة العراق أولاً على تشكيل مجتمع مدني عصري متماسك ومفتوح على العالم ومستجداته، يؤمن بقيم الوطنية والعيش المشترك والتوافق السلمي والتكافل وتبادل المصالح والتعاقد والتراضي والتفاهم وحق الاختلاف والحقوق والواجبات والمسؤوليات، ويمارس المبادرة الفردية والمجتمعية والحماسة الإيجابية لخدمة المصلحة العامة، ويتمتع بالإستقلالية بعيداً عن سيطرة أية جهة حكومية رسمية أو مجتمعية غير رسمية، وقادر على محاسبة الحكومة دستورياً عندما يستدعي الأمر ذلك. وتدعو الحركة إلى تعزيز دور الفرد بوصفه اللبنة الأساسية في البناء الإجتماعي العام، ودعم القبائل والعشائر العراقية باعتبارها اللحمة الأساسية لنسيج المجتمع المدني والدولة، وكونها ذات أدوار إجتماعية وسياسية مهمة. وتؤكد حركة العراق أولاً على الأهمية القصوى لفكرة المواطنة التي تنادي بتحمل كل مواطن مسؤولياته الإجتماعية والسياسية، وضمان حقوقه الأساسية، ومنحه حق الإشتراك في تسيير الشأن العام، وجعل الديمقراطية آلية لتنظيم العلاقة بين وحدة الدولة وكثرة القوى المجتمعية الفاعلة. وبذلك، يكون العراقيون متساوون في القيمة الإنسانية والوطنية والكرامة الشخصية وحقوقهم وحررياتهم وواجباتهم العامة كافة، فلكل مواطن عراقي حرية وحق التعليم والتفكير والعقيدة والرأي والتعبير والعمل والعبادة والتجمع والانتماء والإقامة والانتقال والسفر وحق الإسهام والمشاركة في الخدمة العامة المدنية والعسكرية، وضمان أمنه الإجتماعي والشخصي وحرمة مسكنه وممتلكاته. ولعل من أبرز متطلبات ذلك، تعزيز وتطوير دور المرأة بتجاوز حواجز الجهل والتخلف والعادات والتقاليد غير الإنسانية المحيطة بها وتحريرها نفسياً وإجتماعياً، وتمكينها من ممارسة حقوقها الطبيعية والإجتماعية والسياسية، بما يتفق وقدراتها وطموحاتها بوصفها مكوّناً وعضواً أساسياً في المجتمع، لتتحمل مسؤولياتها في بناء الوطن، ليقوم المجتمع على قاعدة وطنية إنسانية متكافئة ترسي دعائم العدل والإنصاف الإجتماعيين، وإصدار التشريعات الدستورية والقانونية اللازمة لذلك.

إن المشاكل التي تعاني منها طوائف الشعب العراق كلها، ذات جذور إجتماعية وثقافية وإقتصادية وسياسية، تستدعي إجراء دراسات متخصصة لتحديد أسبابها والكشف عن أسبابها، وتقديم الحلول لها، وأولها مشكلة الطائفية التي تستدعي معالجتها، موقفاً واضحاً وشجاعاً وواعياً يستهدي ويلتزم بنهج الرسائل السماوية، لتقويت الفرصة على المتاجرين بإسم الدين والطائفة لاستغلال تضحيات الشعب في تنفيذ مشاريعهم للسيطرة على المجتمع والتحكم بمقدراته، وتقع مسؤولية ذلك بالأساس على المتصددين للشأن العام لأداء واجبهم الذي يقف معه الحق كله ويقف ضده الباطل كله، والمصلح لا يبالي بما ينقول الناس عنه ما دام مؤمناً بالفكرة التي يدعو إليها، ويضحي من أجلها.

وترى حركة العراق أولاً أن المجتمع بحاجة دائمة لإعداد قيادات جديدة ومتجددة، تتمتع بنفوذ وتأثير حقيقيين على الناس، بما يجعلهم يثقون بها ويسعون إليها كلما واجهتهم مشكلة يتلمسون منها الحل أو يعرفون منها كيفية مواجهتها، قيادات قادرة على تضيق حجم وتأثير التيارات المتطرفة قدر الإمكان، وإستئصال روح التفرفة والتطرف والعنف والإرهاب، ووضع الأسس

لبناء عراق الديمقراطية والليبرالية والفيدرالية والحياة البرلمانية الحقيقية. ولعل أول أولويات حركة العراق أولاً في مجال الإصلاح الاجتماعي:-

1. تحقيق العدالة في كل مناحي الحياة، وفي مقدمتها عدالة توزيع الموارد والثروات والخدمات على جميع المواطنين بغض النظر عن قومياتهم وأديانهم ومذاهبهم ومناطق توأجدهم، وعدالة الحريات والحقوق والواجبات دون تمييز لأي سبب كان سواء على أساس العرق أو الجنس أو الدين أو المذهب، وتوفير فرص متساوية للجميع للتعلم والعمل وتلبية إحتياجاتهم الأساسية، وهو ما يتطلب إصلاح وتطوير قانون الضمان الاجتماعي لتحقيق العدالة الاجتماعية، بحيث يكون من أولوياته صرف رواتب شهرية لكل المستحقين من المسنين والعاجزين عن العمل والأرامل والمطلقات وذوي الإحتياجات الخاصة (المعوقين) والطلبة الفقراء ممن ليس لهم مورد ولا معيل، وتقديم وتعزيز التأمينات (التأمين الصحي وتأمين الأمومة وتأمين العاطلين عن العمل والشيخوخة والعجز والوفاة وإصابات العمل).

2. وضع سياسات للنهوض بالمرأة وتمكينها من المشاركة في مختلف مرافق المجتمع والدولة وإعانتها على أداء دورها الأسري والتأهيلي بنجاح على نحو يحقق التكامل في المجتمع.

3. إنتهاج سياسة فعالة وشفافة لتخفيف أسباب ومظاهر الفقر والحد من البطالة، وإنشاء صندوق لدعم العاطلين عن العمل على نحو يضمن إعادة تكوينهم وتأهيلهم وحصولهم على فرص جديدة للعمل.

4. تطوير سياسات التأمين الصحي وتوسيع نطاقها، ووضع آليات لتحسين الخدمات الصحية ووصولها للجميع، وضوابط واضحة وشفافة لفتح العيادات والصيدليات وإستيراد الأدوية وأسعارها لإنهاء الفوضى والتلاعب بهذا القطاع، والنهوض بالأمومة والطفولة وحماية الطفل صحياً وإجتماعياً وثقافياً وتوفير الظروف المناسبة لضمان الرعاية الأسرية له مع العناية بالترفيه توجيهاً وتطويراً.

5. فتح المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني وتشجيعها على ممارسة دور فاعل في الرقابة على الأسعار والمواد والدفاع عن المستهلك، وإسهام في مكافحة الفقر وتعزيز التنمية، ومشاركة المؤسسات التعليمية والإعلامية في رعاية الأخلاق العامة وتوجيه المجتمع نحو قيم الأصالة والإلتزام والجدية وبما يتناسب وما نصت عليه الشرائع السماوية والقوانين الوضعية والأعراف والعادات والتقاليد المجتمعية المعاصرة.

6. وضع سياسة متكاملة وفعالة للإسكان، والإقراض العقاري لإنهاء مشكلة السكن العشوائي والإستيلاء على المناطق الخضراء والممتلكات العامة، وتنظيم وتطوير إجراءات حماية البيئة وتفعيل الآليات القانونية لذلك.

وتمثل الفقرات المدرجة أدناه نتائج دراسة أولية وأساسية لما يلزم لتمتع المواطن العراقي بحرياته وحقوقه، قبل مطالبته بواجباته لحماية الدولة والقانون وإرساء أولى ملامح الدولة العصرية المنشودة التي دفع المواطن العراقي ثمناً باهظاً لها:-

(1) إعتبار العمل حقاً طبيعياً وواجباً تكفله الدولة لجميع القادرين على العمل من الرجال والنساء، وتَحْمُلها مسؤولية إيجاد فرص العمل والمساهمة في تأهيل الطاقات والأيدي العاملة سواء في القطاع العام أو بالتوافق مع أرباب العمل والشركات الخاصة.

(2) تشريع قانون السكن الذي يضمن للفرد والعائلة سكناً يليق بكرامتهم الإنسانية، وتستوفي فيه جميع الشروط الصحية والاجتماعية السليمة.

(3) توسيع نطاق مجانية وإلزامية التعليم في المراحل الإبتدائية والمتوسطة والثانوية والجامعية الأولية، وتوفير أفضل المناهج والمستلزمات التعليمية التي تواكب التطور العلمي والتكنولوجي.

- 4) تفعيل وتطوير قانون الضمان الإجتماعي في العراق كأساس لكل التشريعات المعنية بأمن الفرد وحمایته من البطالة والتشرد والمرض والعوز، وحمایة العائلة العراقية وبالتالي المجتمع ككل من التفكك والإنهيار.
- 5) ضمان حقوق المرأة، وتشجيعها على المساهمة في العملية الإنتاجية، وضمن تمتعها بحقوق الأمومة والعمل والتقاعد على قدم المساواة مع الرجل.
- 6) ضمان حقوق الأطفال منذ الولادة وحتى الإلتحاق بدوائر العمل، بتوفير جميع مستلزمات النمو الصحي والعلمي والمساواة في الحصول على الخدمات الإجتماعية والثقافية ومن ثم المهنية والأكاديمية.
- 7) ضمان حقوق المعوقين وفرصهم في العمل، بعد تأهيلهم صحياً وتعليمياً ومهنياً بالشكل الذي يتناسب وقدراتهم الجسدية، ويضمن مشاركتهم في بناء المجتمع كعناصر فاعلة في هذا البناء، وإعطائهم الأسبقية في التوظيف.
- 8) تفعيل وتطوير قانون العمل الذي يضمن الحقوق المهنية للعاملين، ويحافظ على الحد الأدنى من الأجور في عقود العمل، والحمایة من إجراءات الفصل الكيفية، ومراعاة الحقوق الإنسانية للمرأة العاملة فيما يخص الأمومة والعائلة، وتفعيل دور محكمة العمل في تسوية النزاعات المتعلقة بالعمل بين العامل ورب العمل.
- 9) تطوير قوانين رعاية الأمومة والطفولة بما يكفل تغطية مصاريف الطفل منذ ولادته وحتى بلوغه سن التخرج، وإن توقف عن الدراسة فيتم تأهيله للعمل، وأن يستمر حصوله على مساعدة الضمان الإجتماعي والسكن لحين التأهيل والعمل.
- 10) تشجيع ودعم العمل الحر في القطاع الخاص بعد تقديم الأوراق الثبوتية عن كيفية ونوع المشروعات ودراسات الجدوى، وتقوم وزارة العمل بتسهيل الخدمات الإدارية مع الجهات المختصة بكل قطاع مهني.
- 11) تنطبق حقوق الرعاية الصحية على الرعاية القانونية، حيث من حق المواطن العراقي أن يوكل من يراه مناسباً للدفاع عنه من الناحية القانونية.
- 12) تقديم المساعدات الصحية والاجتماعية والقانونية ومساعدة بدل السكن أو مجانيته للأفراد المعوقين العاجزين عن العمل، وفتح مراكز تأهيلية وترفيهية خاصة بهم.
- 13) تحديد القانون العراقي للسن التقاعدي، وضمن حق المتقاعد في مجانيته الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية.
- 14) زيادة عدد دور الأيتام ومن لا معيل له من الأطفال والأرامل والمسنين والعاجزين، وتطويرها، ورفدها بكل المتطلبات الصحية والاجتماعية اللازمة لتحسين خدماتها، وتوفير ما تعجز العائلة عن توفيره من المعدات والأجهزة التي يحتاجها الأطفال والمسنون والعجزة، وبما يحفظ كرامتهم في سنوات حياتهم المتبقية.
- 15) شمول القطاع الزراعي بنظام الضمان الاجتماعي وبالتنسيق مع وزارة الزراعة لتشجيع المزارعين العراقيين وتقديم كافة التسهيلات الممكنة لهم، وتشجيع الشباب المؤهل في المجال الزراعي بمنحهم الأراضي الزراعية على أن تشملهم التسهيلات نفسها أعلاه للنهوض بهذا القطاع الإنتاجي لتحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، وتحديد سقف زمني لإعفاء هذا القطاع المهم من الالتزام الضريبي" تشجيعاً للعاملين فيه.
- 16) تبني مفهوم التنمية الاجتماعية لتوسيع وتنويع مجالات النمو الاقتصادي بما يسمح بانخراط الفئات الفقيرة في أنشطة مولدة للدخل، ويشجع إقامة المشروعات الصغيرة، ويوفر التسهيلات اللازمة لها وأولها: إقامة مدن صناعية إقتصادية في أطراف المدن، تضم وحدات مهنية صغيرة بإيجار رمزي، والتخطيط لهذه المشروعات لتحديد نوعية الأنشطة التي يتعين التوجه إليها وطرق دعمها، ضماناً لتسويق منتجاتها، وتشجيع الصناعات المغذية والمكملة للصناعات القائمة بالفعل أو المخطط إقامتها، وتقديم المعونة الفنية والمادية لهذه المشروعات، ومتابعة تنفيذها في ضوء إفتقار أصحابها لرؤوس الأموال والخبرات الإدارية والتسويقية التي تساعد على صمود مشروعاتهم في السوق.

(17) إجراء إحصاء سكاني شامل لتوفير المعلومات التفصيلية الوافية التي يتطلبها كل ما تقدم كشرط لتطبيقه ونجاحه.

إن الفقرات المذكورة آنفاً، ليست مجرد نتائج دراسة يراد تطبيقها في العراق، بل هي مستمدة في جزء كبير منها من القانون العام للدول الأوروبية والذي يطلق عليه السياسيون في هذه الدول "قانون الأمن الإجتماعي"، الذي يقلص الفوارق الإجتماعية العرقية والدينية والطائفية والعنصرية، ويقوم المواطن بانتخاب من يراه قادراً على تطبيقه للحفاظ على حقوقه المكفولة له أصلاً بقوة القانون، لتصبح الحكومة المنتخبة "حكومة خدمات" من أجل المجتمع، ولهذا السبب يتغنى مواطنو هذه الدول بالديمقراطية ويدافعون عنها، وهذا ما نحتاجه وبشكل ملح جداً لبناء عراقٍ ديمقراطيٍ دفع الشعب العراقي الكثير الكثير من أجله.

• المرأة:

تمثل المرأة نصف التكوين البشري للمجتمع، لذلك لا يمكن تحرير المجتمع دون تحرير نصفه المتمثل بالمرأة التي تعاني عبودية مزدوجة، يجتمع فيها الاستعباد السياسي والإقتصادي والإجتماعي والفكري أسوة بالرجل، وإضطهاد الرجل والمجتمع لها والتمييز ضدها بموجب أعراف وتقاليد وحتى قوانين سائدة متخلفة. وقد شاركت المرأة العراقية أخيها الرجل في نضاله الوطني ومنذ وقت مبكر حتى تم الاعتراف بدورها بإصدار قانون الأحوال الشخصية الذي حررها من قيود فرضت عليها لألف عام ونيف حتى تبوأ منصب الوزارة. إذ على الرغم من إغلاق الأبواب ووضع الجدران في وجه المرأة، وتعرضها للإضطهاد والإعتقال والإختطاف والإغتصاب والقتل، فقد كانت الأم والزوجة والأخت والبنات التي إستمرت في نضالها ضد كل ظلمي الجهل والتخلف المحيطة بها، وأفشلت كل المحاولات والأساليب الوحشية لتركيعها وتركيع الشعب معها، ورفضت الإستسلام لليأس، وإحتفظت بثقتها بنفسها، وبثت هذه الثقة في نفوس العراقيين والعراقيين لمواجهة التحديات وتجاوز الصعاب لبناء وطن حر ديمقراطي ليبرالي مدني. لكن وضع المرأة في العراق اليوم، ما زال مرتهاً بالظروف الإقتصادية والسياسية والإجتماعية السائدة، مما يتطلب تشريع قوانين تنصف المرأة وتعترف بحرياتها وحقوقها الكاملة والمشروعة بوصفها مواطناً وجنساً إنسانياً مميزاً في آن واحد، وبما يتناسب وواقع ومتطلبات حداثة القرن الواحد والعشرين وحداثة المرأة فيه في ضوء تعاليم الرسالات السماوية والقوانين الوضعية ومواثيق الأمم المتحدة. إن المرأة لا تستطيع أن تطور مستقبلها ما لم يساندها مجتمع مدرك لمكانتها وقدراتها ودورها في القرن الجديد، فالوعي والإدراك هما الطريق السليم والصحيح لنهضتها وتقدمها، لكنه طريق ما زال غير ممدود ومليء بعقبات، يتعلق بعضها بوعي المرأة وإرادتها، ويتعلق بعضها الآخر بوعي المجتمع وإرادته، ولن يمكن تجاوز هذه العقبات إلا بتطور وتضافر الوعيين والإرادتين، لتأخذ المرأة الموقع وتمارس الدور المناسبين لتضحياتها والمحققين لطموحاتها.

ومن هنا يأتي إهتمام حركة العراق أولاً بقضايا المرأة التي أدركت جيداً عدم تحقيق أي تقدم في القضايا التي تهمها أو تنادي بها، وضعف تأثيرها في القرارات السياسية، وحاجتها لنصيب أكبر في تسبير شؤون بلدها وخصوصاً ما يتعلق منها بشؤون المرأة ومتطلبات تغييرها. لذلك تدعو الحركة إلى توظيف إيجابي لطاقت المرأة العراقية بما يرسل رسالة واضحة ومباشرة إلى الشخصيات والأحزاب الطائفية، بأنها لا تعطي لقضايا المرأة الدعم اللازم لتحريرها من قيود الجهل والتخلف التي تقيد حريتها، ولا توفر لها الظروف المناسبة للعمل إلى جانب الرجل في مختلف الميادين للدفاع عن وحدة العراق وحريته وديمقراطيته وفيدراليته ومدنيته، ومن أجل تحقيق الحرية والعدالة والمساواة لجميع أبنائه.

إن حركة العراق أولاً، وهي ترى في المرأة الأم التي ندين لها بحياتنا، والمدرسة التي تعلمنا دروس الحياة، والأخت والابنة اللتان تغمراننا بحبهما ورعايتهما، والزوجة التي تسانداً وتقف

إلى جانبنا، تتبنى إستراتيجية عمل تساهم في وضعها وتنفيذها شخصيات نسائية وطنية كفوءة، تعمل الحركة على بناء قدراتها وتطويرها وزيادة نسبة مشاركتها وحضورها الفاعل في كافة الإنتخابات والبرلمان ومؤسسات الدولة لتصل إلى 50%، وستركز حركة العراق أولاً جهودها على تنظيم حملات توعية في عموم العراق لتبصير المرأة بدورها في التنمية الشاملة، وضرورة مساهمتها في جميع أنشطتها، وأداء واجبها الانتخابي ناخبة ومرشحة. وستعمل حركة العراق أولاً على توجيه جانب أساسي من جهودها لتوسيع قاعدتها الشعبية على كسب النساء عبر تنظيم الإجتماعات والندوات والملتقيات حول القضايا المتصلة بأوضاع المرأة والأسرة والمجتمع، وتدرس كل ما له علاقة بواقع المرأة العراقية والمحافظة على مكاسبها الحضارية وتطويرها وزيادتها لتحسين وضعها والمحافظة على حقوقها السياسية والإقتصادية والإجتماعية والحقوق والمدنية والأحوال الشخصية.

• الشباب

الشباب هم رجال ونساء المستقبل، بل هم المستقبل ومادته وموضوعه، وهم حصن الوطن وحماته من كل شر يراد به، والمؤهلون لحمل مسؤولية البناء والتنمية بحكم مؤهلاتهم الخاصة والعامّة، وما يتصفون به من الإنفتاح والمرونة والقدرة على التكيف مع مستجدات الحياة المتصفة بالتغيير والتسارع المستمرين في مختلف المناحي، والشباب هم الأصلب إرادة والأمضى عزيمة، والأقدر على مواجهة التحديات مهما كان حجمها ونوعها. لذلك، فإن الاهتمام بالشباب ورعايتهم، تعبير واضح عن الإهتمام بالمستقبل والإستعداد له، ولعل جانباً مهماً مما يعانيه عراقنا اليوم من مشكلات، بسبب حرمان الشباب من دورهم في بناء حاضرهم والتأسيس لمستقبلهم، وتهميشهم وتقليل فرصهم في مختلف مجالات الحياة، وهذا أمر مؤسف ومؤشر بالغ الخطورة على حرمان مجتمعنا من جهود المخلصين من شبابه القادرين على حماية بلدهم وبنائه وتنميته ومواجهة الأخطار والمحن المتكاثرة عليه. إن العراق مجتمع شبابي، وهذا ما يجعل تفعيل وتوسيع دور الشباب العراقي في الحياة العامة، قضية محورية ومهمة أساسية لكل من يريد أن يجد لمشاكل العراق وقضايا المستقبل، حلاً حقيقيّة ودائمة ومقبولة من الجميع، لأن بناء العراق وإزدهاره يظل دائماً أملاً معقوداً على سواعد شبابه، وبقدر صلاح أحوالهم وتطورهم، يكون صلاح أحوال المجتمع وتطورها، والعكس صحيح.

إن ما يعيشه العراق اليوم من كساد الأفكار المدنية الليبرالية، وغياب المشاريع الوطنية الرائدة، وعجز أحزاب السلطة عن الإصلاح والتغيير، وانتشار الروح الطائفية التي لا يأتي معها إلاّ التعصب والتطرف والعنف والإرهاب. فَرَضَ وَيَفْرُضُ على حركة العراق أولاً، السعي إلى تغيير هذا الواقع بإحتضان طليعة خيرة من شباب العراق، لا تهمها المصالح الذاتية، ولا تخاف في الله لومة لائم، ولا تتردد في تنفيذ أهدافها على أرض الواقع حتى لو كلفتها كل غال ونفيس، وهي تدعوا شباب العراق للعمل معها على تقوية حركة العراق أولاً لتوظيف الطاقات الشبابية الهائلة المهمشة والمهشمة في إنتاج أفكار ومشاريع جديدة وتنفيذها لتغيير الوضع من السيئ إلى الحسن، ومن الحسن إلى الأحسن حتى بلوغهم مرحلة تجاوز الأحزاب القائمة الفاشلة، والحصول على أغلبية الأصوات في الإنتخابات، وما يهمهم من ذلك كله، هو الشراكة الفعلية والفعالة مع الشعب في تدبير الشأن العام لتغيير وإصلاح الوضع المتردي الذي يعيشه العراق اليوم، وإنهاء مرحلة الإبتعاد عن الوطن وفقدان الروح الوطنية كما يريد لها لهم تجار السياسة، لأنهم فهموا جيداً اللعبة التي جعلتهم يفترشون الشوارع والساحات عاطلين عن العمل ولا أحد من المسؤولين الذين خربوا البلاد وظلموا العباد يفكر بمستقبلهم أو يحس بمعاناتهم.

إن إحتضان حركة العراق أولاً للشباب جهد كبير، ومسعى إيجابي يصب في مصلحة مكونات شعب العراق كلها، ويستهدف خدمتها وتحسين حاضرها وضمن مستقبلها، لأن الشباب هم الذين سيُقلَبون طاولة الديمقراطية على رؤوس الساسة الإنتهازيين، ويهدمون دوائر الفساد ومجالس الفاسدين من الداخل بوسائل ديمقراطية يختارها الشباب ومعه الشعب كله، ليمهدوا الطريق أمام

نهضة العراق وتنميته وخلصه من كل عوامل الجهل والتخلف وضعف الوعي السياسي والقهر والفقر وفقدان الثقة والأمل بعملية سياسية لم تحقق إنجازاً واحداً غير الفساد والهدم والقتل والتخريب طوال أكثر من عقد من الزمن.

إن شباب حركة العراق أولاً يطمح للوصول إلى مجلس النواب بالأكثرية لبناء العراق الجديد، نعم إنهم شباب حالمون، لكنهم على الله والشعب متوكلون، مادامت أهدافهم الوطنية هي تحقيق الحرية والعدالة والمساواة لجميع مكونات شعبنا العزيز. وسيعملون على تنظيم تعبئة شاملة ودائمة لكل القوى الوطنية للوقوف في وجه الانتهازيين والفاستدين المفسدين الذين إستبدوا وبددوا ونهبوا ثروات الشعب والوطن في وقت بلغ فيه سوء الحال أن تفرض الحكومة على الناس إستقطاعات وضرائب لتعويض ما نهبه ساسة البلاد من ميزانياته، وتحرمهم من كل مكاسب العقود الماضية وأولها مجانية الخدمات الصحية التي باتوا يدفعون ثمنها اليوم. ولعل هذا ما يسمح بالقول إن أهم وأكثر ما ينقص العراق اليوم هو الساسة من ذوي الضمائر الحية الذين تسبب موت ضمائرهم وإنعدم وطنيتهم في سيادة الرشوة وإنتشار الفساد في مجتمعنا، وهو ما يجعلنا بأمس الحاجة إلى حكومة عادلة من الشباب ذوي الضمائر الحية والروح الوطنية القادرين على الأخذ بزمام الأمور وتطبيق القانون على الجميع، وإلا فسيستمر الفساد وتعم الفوضى، وهذا ما حذرت منه باستمرار الأوساط والمنظمات الدولية.

إن شباب حركة العراق أولاً قادر على القيام بمهمات وطنية حقيقية للشعب العراقي للخلاص من كل أشكال التبعية للخارج، ومحارب الفساد في إدارة موارد البلاد وإستثمار ثرواتها، ومؤهل لتنفيذ مشروع وطني ينصف الأغلبية الشعبية المقهورة والمهمشة، ويمنحها حقها في المشاركة في صنع القرارات المتعلقة بشؤون حياتها كلها، متمسكاً في كل ذلك بشعاره في إطار حركة العراق أولاً، "الشباب قوة التغيير".

الخاتمة..

هذا نداء مبعثه الإيمان المطلق بالله وحب العراق والأمة العربية والإسلامية والإنسانية جمعاء، وكل شيء حي وجميل ومفيد في الحياة، نوجهه إلى كل مواطن عراقي ندعوه فيه إلى إستعادة حرياته وحقوقه المهدورة والمسلوبة من قبل الأنظمة السلطوية، ومزيفي الديمقراطية وأعداء الليبرالية والمدنية، دعوة لإنهاء كل ما يسبب الخلاف الطائفي بين أبناء الشعب الواحد ليتوحدوا من أجل إصلاح حكومتهم وتغيير أوضاعهم، والتخلص من الزعامات الفردية والطائفية والعنصرية الطارئة عليهم والتي سببت لهم هذا التخلف الكبير وجعلتهم يعانون فوق ما يطيقه البشر، ليقموا بعدها مجتمع ودولة الحرية والعدالة والمساواة والعلم والتقدم والعقل والصالح والطمأنينة والديمقراطية، فينهزم الشر ويعم الخير جميع أبناء بلاد الرافدين ليساهموا في بسط الأمن وتحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط وفي ربوع عالم حر سعيد وجميل.

Em; iraqfirst.1@hotmail.com
